والقطاع، وكان بصدد طرد المزيد، لولا الموقف الاميركي المنتقد، بشدة، لهذه السياسة، والذي صدر مؤخراً عن جهات رسمية اميركية. وسنّ رابين قانوناً يسمح بفرض الحصار، لمدد طويلة، على القرى والمخيمات الفلسطينية، وقام بتعليق الدراسة في مدارس الضفة والقطاع، وحال دون استمرارها غير مرة، وكلها عقوبات تستهدف اجبار السكان على الخضوع وتطبيق أوامر وقوانين الاحتلال في مناطقهم (**جيروزاليم بوست**، ١٠/١٠/١٩٨٨).

خلال الفترة الماضية، وظّف رابين امكانات الجيش الاسرائيلي القمعية، بنجاح، في اطلاق الرصاص على السكان العرب، وكسر عظامهم، واستخدامه العيارات المطاطية ضد المتظاهرين، واخيراً العيارات البلاستيكية. «لقد ساعدت جميع هذه الوسائل الجيش الاسرائيلي على تجاهل اهداف الانتفاضة، غير انها لم تكن كافية لتأمين نجاحه في فرض الأوامر على السكان. ان ارتفاع عدد الجرحى لا يشير الى المستوى الحالي للانتفاضة، ولا يدل عليه، لكنه لا يثبت، بالتأكيد، ان جهود الجيش الاسرائيلي، وما فرضته من عقوبات، قد تكللت بالنجاح، ومكّنته من تحقيق أهدافه في المناطق [المحتلة]» (**المصدر نفسه**). ان عدد القتلى والجرحى والنتائج المترتبة على موت مواطنين فلسطينيين تزايدت مع مرور الوقت. هذه النتيجة توصل اليها استاذ العلوم السياسية، في جامعة ميتشيغان ـ ديربون، روبرت ستوكتون، قبل خمسة شهور، حين كان يبحث، أساساً، في تناسب الوفاة بين فئات السن والفئات الاجتماعية (**ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٢٧، حزيران ـ يونيو ١٩٨٨)، مثلما توصل اليها رابين باعتبارها هدفاً بحد ذاته وليست نتيجة لممارسة الجيش مهماته القمعية. وبمعنى آخر، فقد تعمّد رابين رفع نسبة الوفيات والمصابين بين الفلسطينيين. في هذا الصدد، صرح رابين بـ «انه خلال حدوث مواجهة مع مشاغبين، ينبغي ان يخرج هؤلاء بمصابين واصابات؛ وذلك كي يعرفوا انه لن يكون هناك معتقلون وحسب، وانما مصابون ايضاً. تلك هي سياستي، وأنا مسؤول عنها» (**الملف**، نيقوسيا، العدد ٧/٥٥، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٨، ص ٦٥٦).

لم يكن ارتفاع عدد القتلى والمصابين، في الشهر الاخير، التطور الوحيد الذي شهدته المناطق المحتلة؛ فهناك تطور معاكس يمكن وضعه في خانة تنظيف الساحة الوطنية. فقد تمّ اغتيال مختار قرية بديا، مصطفى بكر، ومختار عنين، يوسف زعرور، الذي اعدم في بلدة أم الفحم. واعتبرت هاتان العمليتان «تحوّلاً جديداً في الانتفاضة، سمته الرئيسة وضع نهاية لأي تعاون مفتوح مع اسرائيل... فهي المرة الاولى التي يتم فيها اعدام مختار؛ وهي المرة الاولى [أيضاً] التي يقتل فيها مواطن، من الضفة الغربية، على الجانب الآخر من الخط الاخضر داخل اسرائيل، للاشتباه بتعاونه مع الاحتلال. انه تحذير الى جميع الفلسطينيين، في المناطق المحتلة، [يعلن]: من يتعاون مع الاحتلال يقتل» (يهودا ليطاني، «الانتفاضة في طور جديد»، **جيروزاليم بوست**، ٧/١٠/١٩٨٨).

في معرض تعقيبه على الحادثين، رفض رابين المصطلح الشائع «متعاونين»؛ لكنه اعترف، من جهة ثانية، بأنه «من غير الممكن تأمين حماية لمن أصبح محل شك ـ في نظر هذا العنصر او ذاك ـ كمتعاون معنا. فليس في مقدور الجيش الاسرائيلي التواجد في كل قرية عربية. وسوف ندمّر الجيش اذا أرسلناه الى كل قرية...» («الملف»، **مصدر سبق ذكره**؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٩/١٠/١٩٨٨).

ثمة تحليلات قارنت عمليات اغتيال المتعاونين ببعض ما حدث خلال ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ مشيرة الى «قتل الفلسطينيين للفلسطينيين». وعارضت مصادر اسرائيلية ذلك بالتأكيد «ان الامر لم يكن كذلك بالضبط. فالذين قتلوا، مؤخراً، ليسوا أعضاء في احزاب، او مجموعات، تعارض سياسة م.ت.ف. بل هم متعاونون مع اسرائيل بصورة شخصية». وأضافت، «أن مقتل المختارين وغيرهما هي اشارة الى ان ما تبقى من صورة الماضي التي كانت تعكس دوراً لفلسطينيين في المناطق المحتلة [يشرف عليه الاحتلال] انتهى خلال الشهور العشرة الأخيرة مع الطلقات المميتة [التي اصابت المختارين]» (ليطاني، **مصدر سبق ذكره**).

من جهة أخرى، أظهرت اوساط الجيش الاسرائيلي والاوساط السياسية الحاكمة مخاوف جدية من استخدام الفلسطينيين، في المناطق المحتلة، السلاح والذخيرة الحية، ضد جنود